المدى

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة
500 دينار

http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com العدد (2150) السنة الثامنة - السبت (4) حزيران 2011

اليوم في المدى

المؤمن: لم ندفع رشى للعراقيين مقابل "مباركَ" 2

مطابع محلية تشكو البطالة ومسؤولون يستغلون نفوذهم لمصالح خاصة 7

خبراء: مصرف التجارة خرج من مهامه الى الصيرفة 10

اتحاد شبابي: عمليات الكرخ فبركت تزوير الهويات

شباب شباط يلجأون إلى لاهاي والحكومة: لا تظاهرات في التحرير بعد اليوم

□ بغداد / داود العلي

تدرس حركة شباط الاحتجاجية رفع شكوى إلى محكمة لاهاي الدولية بشأن المعتقلين الأربعة والمطالبة بالإفراج عنهم. فيما اتهمت حركة شبابية الأجهزة الأمنية بفبركة تهم تزوير الهويات ضدهم.

وخرج نحو ألف متظاهر أمس الجمعة للمطالبة بالتضامن مع المعتقلين الأربعة، فيما ترددت أنباء بان الحكومة العراقية منعت التظاهر في ساحة التحرير اعتبارا من الجمعة القادمة.

وقالت حركة شباب شباط في بيان تلقت المدى نسخة منه أمس إنها تواصل الجهود مع منظمات المجتمع المدني لأجل الإفراج عن الشبان الأربعة (مؤيد فيصل الطيب، علي عبد الخالق الجاف، احمد علاء البغدادي، جهاد جليل إبراهيم) وإسقاط التهم الملفقة ضدهم.

وعبرت الحركة عن قلقها الشديد من أن يكون المعتقلون قد تعرضوا إلى الاعتداء أو التعذيب وبالأخص أثناء تغييبهم خمسة أيام وقبل التصريح بمكان احتجازهم.

وقالت الحركة إنها تدرس رفع شكوى إلى محكمة لاهاي الدولية ضد الحكومة، لانتهاكها حقوق الإنسان وحرية التعبير عن الرأي والتظاهر السلمي وخرقها اتفاق جنيف.

من جهته، اتهم اتحاد الشبيبة الديمقراطي عمليات الكرخ بفبركة تهم لا وجود لها للمحتجزين الأربعة الذين تم إلقاء القبض عليهم في تظاهرات بغداد.

وقال بيان للاتحاد وزع أمس على وسائل الإعلام بان معلومات وردت من مصادر موثوقة إن الجهة الأمنية المتمثلة بعمليات الكرخ التي تحتجز الشباب المعتقلين الأربعة قد قامت بأخذ مجموعة صور لهم من اجل تركيبها على وثائق مزورة لإسناد تهمة جنائية بحقهم أمام المحكمة الجنائية للتغطية على السبب الحقيقي لاعتقالهم وهو حضورهم المستمر للتظاهرات في ساحة التحرير للتعبير عن حرية الرأي".

إلى ذلك، اصدر رئيس الوزراء نوري المالكي أمراً بعدم السماح لأي تظاهرة في ساحة التحرير.

وذكر مصدر في قيادة عمليات الرصافة لوكالة أنباء كل العراق أمس الجمعة إن "المالكي أمر بمنع التظاهر في ساحة التحرير بمنطقة الباب الشرقي وسط بغداد".

وأضاف أن "القرار تضمن أيضا منع الاعتصامات ونصب السرادق في ساحة التحرير".

وكانت قيادة عمليات بغداد قد أعلنت في ١٤ من شهر نيسان، بأنها حددت ملعبين في جانب الكرخ (ملعب الزوراء) والرصافة (ملعب الشعب) من بغداد لتنظيم التظاهرات بدلا عن ساحتي التحرير والفردوس.

وتظاهر المئات من أهالي بغداد أمس في ساحة التحرير وسط العاصمة للمطالبة بإجراء إصلاحات وإطلاق سراح أربعة أشخاص اعتقلوا الجمعة الماضي، وسط إجراءات أمنية مشددة.

ربع سكان العراق يعيشون تحت خط الفقر

□ متابعة/ المدى

أعلنت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي أن ربع سكان العراق ما زالوا يعيشون تحت خط الفقر، في حين أشارت إلى أن ٥٪ منهم يعانون من الفقر المدقع، أكدت وضعها خطة للتنمية الوطنية تمتد لمدة خمس سنوات للقضاء على نسبة البطالة البالغة ١٥٪ بين الشباب.

وقال وكيل وزارة التخطيط مهدي العلاق إن "نسبة مستوى الفقر في العراق لازالت ٢٣٪، وهو ما يعني أن ربع سكان العراق يعيشون دون خط الفقر و٥٪ في مستوى الفقر المدقع"، مبينا أن "خط الفقر يشمل الحاجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية".

وأضاف العلاق لوكالة السومرية نيوز أن "هذه النسبة من خط الفقر تعطي فرصة لراسمي السياسات ومتخذي القرارات أن يتبنوا خطة لرفع هذه المستويات"، مشيرا إلى أن "إي سياسة تنموية تستهدف هذه الفئات ستحسن من مستواهم وتخفض معدل الفقر بنسبة كبيرة جداً".

وتابع العلاق أن "وزارة التخطيط تبنت خطة التنمية الوطنية للتركيز على موضوع البطالة بالدرجة الأساس من خلال الالتفات إلى خفض هذه النسبة التي ما زالت مرتفعة بنسبة ١٥٪ على الرغم من انخفاضها مقارنة بالسنوات السابقة"، لافتا إلى أن "نسبة البطالة ترتفع بين فئة الشباب بنسبة ٢٥٪".

وأشار وكيل وزارة التخطيط إلى أن "تنفيذ الخطة التي تمتد لمدة خمس سنوات اعتباراً من العام الماضي ٢٠١٠، من شأنها القضاء على البطالة بشكل كبير جداً"، مؤكداً أن "الخطة من شأنها توفير من ثلاثة إلى أربعة ملايين فرصة عمل وتفعيل القطاع الخاص العراقي والاستثمار الأجنبي".

المئات يتظاهرون في ساحة التحرير من اجل الافراج عن الشبان الاربعة... عدسة: أدهم يوسف

دولة القانون لن ترد على مطالب العراقية

□ بغداد / أياس حسام الساموك

جدد ائتلاف العراقية اتهامه لحزب الدعوة الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي بالمماطلة والتأخير، رافضا الدخول في حوارات أخرى دون أن تنفذ مطالبه وبالشكل الكامل، فيما أكد ائتلاف دولة القانون تمسكه بموقفه وانه لن يرد على مطالب العراقية الستة.

عضو لجنة التفاوض في ائتلاف العراقية احمد المساري شدد على عدم وصول أي رد من دولة القانون على مطالب ائتلافه.

يذكر أن النائب عن ائتلاف دولة القانون منصور التميمي قد قال في تصريحات صحفية إن ائتلافه ليس لديه اعتراض على شكل مطالب العراقية التي تريد تنفيذها، مستدركا بالقول "نحن متحفظون على طبيعة البنود ومحتواها"، موضحا "يوجد فيها تداخل بين السلطات التشريعية والتنفيذية وهو ما يخالف الدستور".

المساري سخر من هذه التصريحات وقال "هل هذه أحجية؟"، واصفا مطالب ائتلافه بالواضحة والصريحة، مبينا "إن كانت دولة القانون موافقة فعليها الرد الصريح".

وترى العراقية أن ما تبقى من بنود اتفاقية أربيل هي التوازن في وزارات الدولة، وإحياء المجلس الوطني للسياسيات العليا، وإيقاف إجراءات هيئة المساءلة والعدالة، وإيقاف الاعتقالات بدون إصدار أوامر قضائية، فضلا عن تسمية الوزراء الأمنيين وان يكون وزير الدفاع حصراً من العراقية. وتقديم النظام الداخلي لمجلس الوزراء والبرنامج الحكومي.

غير أن المساري وهو زعيم كتلة "حل" البرلمانية يؤكد لـ"المدى" أن المشكلة الأكبر هي التصويت على رئيس مجلس السياسات، مبينا أن ائتلافه يشدد على أن يتم انتخابه في مجلس النواب، في حين يذهب دولة القانون إلى اختياره داخل المجلس نفسه.

وترفض العراقية الدخول في حوارات أخرى واتفاقيات جديدة، حيث يقول المساري "إن الزيارة المرتقبة لرئيس إقليم كردستان مسعود برزاني تأتي لمتابعة اتفاقيات أربيل وليست هناك حوارات بين الأطراف والمطلوب تنفيذ الاتفاقات".

دولة القانون ليس لديه اعتراض على ما تطالب به العراقية، يؤكده المساري، مستطردا أن "رئيس الوفد المفاوض لدولة القانون حسن السنيد لم يرد علينا بذريعة عدم وجود رأي لائتلافه على مطالبنا".

عن جدوى اللقاءات التي تعقد بين الفرقاء يقول رئيس كتلة حل "لم نلمس جدية من حزب الدعوة الذي يتزعمه المالكي"، مبينا أن غالبية التحالف يقفون مع العراقية، واصفا موقف الدعوة بهذا الخصوص بالسياسي، مشترطا لنجاح حكومة الشراكة الوطنية أن "تنفذ اتفاقيات أربيل وبصورة كاملة".

واختتم المساري حديثه بـ"أن التحالف الكردستاني والتيار الصدري والمجلس الإسلامي الأعلى وتحالف الوسط مع أن تمضي العملية السياسية بانسيابية في حين يعمل حزب الدعوة على المماطلة والتسويف من اجل كسب اكبر وقت ممكن".

من جانب آخر يعتقد ائتلاف دولة القانون أن اغلب بنود اتفاقية أربيل نفذت باستثناء تشكيل المجلس الوطني للسياسات العليا وانتخاب رئيسه.

ونفى النائب علي العلاق وجود ما اسماه بالتساؤلات الخاصة الموجهة إلى ائتلافه من قبل العراقية.

ولفت العلاق في حديثه لـ"المدى" إلى انه في حال طرحت أمور أخرى من العراقية كملف المساءلة والعدالة فأن الأمر يحتاج إلى توافق سياسي، سائلا العراقية "هل أن دولة القانون معنية بمفردها بحكومة الشراكة الوطنية وصناعة القرار أم جميع الكتل الفائزة في الانتخابات؟"، واصفا تأكيدات العراقية عن موافقة بقية الكتل السياسية على ما تطرحه بغير الصحيحة.

■ التفاصيل ص٢

الافتتاحية

مئة يوم من الإذلال (٣)

إستراتيجية الهروب إلى الأمام وتجاهل الرأي العام

بقلم / فخري كريم

احتدم السجال العبثي بين "العراقية" و"دولة القانون" حول الالتزامات المتبادلة التي تم التوصل إليها في إطار مبادرة رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني، لينتهي عشية استحقاق المئة يوم الحكومي، بقرار قيادة الكتلة العراقية بالامتناع عن حضور اجتماعات مجلس الوزراء.

وفي جو الصراع اللا مسؤول هذا، وقبل أيام من انتهاء المهلة الحكومية لتنفيذ المطالب الشعبية، الملحة منها على وجه الخصوص، يبدو أن الطرفين الحكوميين المتشاركين في المسؤولية يتعمدان في دفع الأمور ووجهة التنافس إلى "مساحة خربة" خارج دائرة المسؤولية التضامنية عن التقصير في الأداء الحكومي لتنفيذ برنامج الإصلاح السياسي والاقتصادي الذي كان موضوع الحركة الاحتجاجية الجماهيرية وشعار التظاهرات التي عمت سائر المحافظات في أنحاء البلاد.

والسجالات الدائرة كما هو جلي، لا تدور حول ما تحقق من منجزات أو ما تعثر أو تعرض للإخفاق، وحول تحديد المسؤول عن ذلك والنتائج المترتبة عليه، والتدابير العاجلة التي ينبغي اتخاذها بروح المسؤولية "التوافقية" التي من شأنها التخفيف من الأعباء وانعكاساتها السلبية على كاهل الشرائح الاجتماعية الأكثر عوزاً وإملاقا، في اقل تقدير، وأي ضمانات يمكن لحكومة الشراكة الوطنية الملتبسة أن تقدمها للملتاعين من المحتجين، يفتح أمامهم باب الأمل والفرج للخروج من حمّى الأزمة المعيشية والأمنية والسياسية التي تضيق الخناق عليهم وتبدد آمالهم وثقتهم بالعهد الديمقراطي في العراق الجديد المبتلى بحكم الطوائف وذوي العاهات السياسية المستدامة. فالسجال بين الطرفين يدور بعيداً عن كل ذلك، ولا يمس حتى تخومها، ومضامينها لا تخرج عن دائرة الشكوى و"التظلم" من قضم الحصص والمناصب السيادية التي تعرّض لها طرفٌ لصالح الطرف المهيمن الآخر. والاستخفاف بالرأي "الانتخابي العام" بلغ حد تجاهل ربط الصراع، ولو من باب التكتيك الساذج، بدور التنافر بين المتنافسين على السلطة ومغانمها، في تعطيل إنجاز الأهداف المشروعة للمواطنين واجتراح السبل الكفيلة بتفكيك عناصر الأزمة المتفاقمة التي تشدد الخناق على البلاد.

ليس بمستبعد أن تتصاعد الملاسنة بين دولة القانون والعراقية ويشتد الخلاف بينهما مع اقتراب نفاد مهلة المئة يوم المشؤومة على الحكومة، بهدف توتير الأجواء السياسية لتحميل المطالب الشعبية والمطالبين بها، وما ينوونه من تحرك لكشف المستور عن الإخلال بوعد الاستجابة لها، مسؤولية إثارة الصراع والتنافس وتشديدهما، "والمستفيد" من إجهاض الجهد الحكومي لتنفيذ البرامج الإصلاحية – المطلبية!

وكان واضحاً منذ البداية، أن رئيس الحكومة لم يكن واثقاً من إمكانية تنفيذ وعده في المئة يوم التي أعلن الالتزام بها، لان "مشروعه الإعلاني" كان يستهدف تطييب الخواطر وتخفيف الاحتقان من جانب، وكسب الوقت لإعادة ترتيب أوراقه وتحالفاته الحكومية من جانب آخر، ريثما يتمكن من التفرغ للاستحقاقات الأخرى. ورئيس الحكومة المعني الأول بالنجاح والإخفاق الذي قد يصيب الحكومة ومشاريعها، أدرك دون اعتبار بمسؤوليته هذه، أن شركاءه المعارضين هم الذين يتولون الوزارات الخدمية وأجهزة أخرى معنية بشكاوى ومطالب الناس، وان الفشل في تنفيذ الوعد الحكومي سيصيب كتلهم قبل أن يلحق الضرر به ودولة القانون، منقاداً من هذا الافتراض إلى خطأ مركب آخر يوحي بإمكانية توظيف الفشل لعزل المعارضين، وحسم الصراع معهم، حتى وان اقتضى الأمر إعادة تشكيل الحكومة، بإعفاء البعض من الشركاء "الوزراء" بذريعة عدم الكفاءة والأهلية، او السعي لطرح، حكومة الأكثرية السياسية، وهو البديل المتعذر لنفس الأسباب التي تقف وراء الأزمة وتُفاقمها.

وفي الطرف المقابل، انطلقت العراقية والمعارضون المستترون داخل تحالف المالكي، من الافتراض غير المبالي بهموم الناس الذي يرى أن المئة يوم المحكوم عليها بالفشل المسبق، هي الفرصة المواتية لإضعاف حكومة المالكي وعزلها، تمهيداً لإسقاطها أو إعادة الاصطفاف في داخلها لجهة تحقيق المزيد من المطالب الفئوية الضيقة، دون اعتبار لدستوريتها أو مخالفتها الصريحة للدستور، مستعدة في لحظةٍ التقاء المصالح، الضرب عرض الحائط بالدستور والقسم بـ"القرآن" بالحفاظ عليه والحنث بهذا القسم وتجاوز المصلحة الوطنية العليا، ما دام التواطؤ مع الطرف الآخر يحقق مغنماً لركن قيادي في كتلة علاوي، كما جرى في انتخاب نواب للرئيس في "السلة الفاسدة" الواحدة، وتجاهل "انتحال صفة نائب رئيس" من قبل مرشح الكتلة العراقية.

المقال كاملا على ص٣

تفجيرات تهز تكريت.. والأنبار لا تريد الجيش

□ بغداد / هشام الركابي

تصاعدت عمليات العنف في محافظتي الانبار وصلاح الدين تزامنا مع مطالب الأهالي بضرورة انسحاب القوات الاميركية وقوات الجيش العراقي وإيكال مهمة حفظ الأمن لقوات الشرطة.

وأدت أربعة انفجارات أمس الأول في الرمادي إلى استشهاد العشرات، غالبيتهم من الجيش والشرطة وجرح ٢٢ آخرين، فيما أدى انفجار انتحاري في محافظة صلاح الدين إلى سقوط عشرات الشهداء والجرحى بينهم مسؤولون حكوميون وضباط امن.

النائب عن القائمة العراقية حامد المطلك اتهم جهات خارجية وداخلية في التفجيرات التي استهدفت محافظتي الانبار وصلاح الدين.

وقال المطلك لـ(المدى) إن ما يجري في الأنبار وصلاح الدين هو نتيجة تصادم المصالح السياسية.

وأضاف أن الخلافات بين الحكومة والكتل السياسية فضلا عن الاختيار السيئ للقيادات الأمنية في المحافظات هو السبب الرئيسي لما يجري من تدهور امني.

وأشار إلى أن تعدد الأجهزة الأمنية والاستخبارية اثر تأثيرا كبيرا في هذا الجانب، داعيا إلى أن يتولى الجيش حماية الحدود، وان تكون مسؤولية حفظ المدن في الداخل إلى قوى الأمن الداخلي.

إلى ذلك دعا رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي إلى مراجعة شاملة للسياسات الأمنية وتفعيل الجهد الاستخباري للحيلولة دون وقوع المزيد من التفجيرات والهجمات التي تستهدف المواطنين.

واستنكر النجيفي في بيان لمكتبه الإعلامي التفجير الإرهابي الذي ضرب مدينة تكريت أمس وراح ضحيته العشرات بين شهيد وجريح، وعودة العنف إلى واجهة الأحداث وشدد على أن تكرار هذه الحوادث الإجرامية في البلاد دون كشفها والسيطرة عليها.

وكان هجوم انتحاري قد استهدف ظهر أمس، احد المساجد في تكريت وأوقع العشرات من الشهداء والجرحى، ومن بين الجرحى اثنان من أعضاء مجلس محافظة صلاح الدين.

من جهته وصف نائب محافظ الانبار حكمت جاسم زيدان فكرة جعل الانبار إقليما بالعبثية والمرفوضة، مشيرا إلى أن المحافظة تتعرض لمؤامرة كبيرة قد تكون خارجية، بحسب قوله.

وقال إن بعض شيوخ العشائر غربي الانبار أعلنوا عن نيتهم إنشاء محافظة جديدة في الانبار في حال تم تنفيذ فكرة جعل الانبار إقليما مستقلا ضمن الجسد العراقي.

رئيس الوزراء يخشى "كواليس المؤامرة"

حزب الدعوة يخشى "الانقلاب".. والمالكي في الزاوية وحيداً

□ كتب: علي عبدالسادة

تتداول أوساط سياسية مقربة من قيادة حزب الدعوة الإسلامية، هذه الأيام، فكرة أن رئيس الوزراء نوري المالكي بات "وحيدا" في مواجهة الخصوم، وانه يعمل تحت ضغوط هائلة.

الخميس الماضي كان المالكي يتحدث من على منبر احتفالي في المسرح الوطني مع مئات الأكاديميين المتخصصين بالإعلام، وبدا انه جاء إليهم ليستثمر التهنئة في مناسبة تخرجهم وتكريم عدد منهم بفرص عمل في دوائر الحكومة، ليكسب شركاء جددا من خارج دائرة الاتفاقات السياسية.

المالكي استغرق كثيرا في خطابه ذاك في طمأنة طلبة الإعلام العراقيين بأنهم "محظوظون" بحزمة حقوق وضمانات اجتماعية وسياسية. حتى انه طالبهم بألا يتحولون الى أبواق للحكومة، دعاهم الى النقد، وكانت هذه تعابير مغرية لجيل غير متمرس في بلد للتو يتعايش مع عالم الصحافة الحرة.

في الحقيقة فان زعيم ائتلاف دولة القانون يفكر بطريقة ما ليتخلص من ضغط الشركاء – الخصوم. يحاول استقطاب أجزاء مؤثرة من الشارع، على الأقل يعوض معاناته مع جلسائه في مجلس الوزراء.

يقول قيادي في دولة القانون إن المالكي "في حالة تأهب دائمة، ذلك أن هاجس الخصم وما يضمره من محاولات لتقويض وجوده على رأس السلطة تثير القلق في نفسه".

هذا الانطباع يتحول إلى جو عام في الأوساط السياسية الرفيعة في حزب الدعوة، ودولة القانون عموما، حتى أن صناع القرار يعتقدون بان مؤامرة ما تحاك في الخفاء وإنها على وشك التنفيذ.

لكن الحديث عن المؤامرة لم يكن حبيس كواليس دولة القانون، الشركاء الآخرون لطالما ينفون هذه المخاوف بين الحين والآخر، بينما تستخدم فصائل مستفيدة من تحالفها مع المالكي مخاوفه في تعزيز "الإفادة" بالإعلان أنهم يقومون بحمايته.

في كانون الثاني الماضي، وبعد أيام قليلة من تقديم المالكي حكومته المنقوصة إلى البرلمان حصل الصدريون فيها على حصة كبيرة، كشف مقربون من مقتدى الصدر أنه أحبط مؤامرة من زعيم العراقية إياد علاوي لإسقاط المالكي.

ويعتقد سياسيون ومراقبون عراقيون أن المالكي حاول حماية نفسه لكنه ظهر في النهاية بمظهر المتفرد بالسلطة، عديد من قراراته وآرائه في العملية السياسية لم ترق للفصائل السياسية حتى تلك المقربة منه.

في حديث للمدى مع قيادي في دولة القانون قبل شهرين من الآن، دافع عن قرار شمول مؤسسات اتحادية مستقلة بسلطة المالكي، قال لن ندعهم (قوى سياسية تتصيد للمالكي، يستغلون هيئة النزاهة والقضاء والبنك المركزي في صراع حاد ضد المالكي، هذه المؤسسات عرضة للتأثيرات السياسية، لذا فان الضمان الوحيد لسلامة قراراتها أن تكون تحت يد الحكومة).

هذه الصورة الحالكة والمعقدة، تشير إلى أن المالكي ضحية مواقف خصومه منه، لكنه جزء مما يجري.

المالكي قدم تنازلات عديدة للخصوم من اجل الحافظ على ولاية جديدة، وتحمل من اجلها شراكة من لا يرغب بمشاركتهم. وهو اليوم يدفع ثمن حفاظه على الولاية الثانية شعورا بالخوف من تحركات الخصوم، والتحرك بانزعاج وارتباك كرد فعل على فكرة المؤامرة. لكن في المحصلة فان جدل المعارضة والموالاة يحضر بقوة في المشهد السياسي العراقي. وارتبط شعور رئيس الوزراء بالقلق من المؤامرات بما يجري في الشارع من تصاعد حدة الاحتجاجات والانتقاد لأداء الحكومة.

■ التفاصيل ص٤